

التمييزات الحاكمة

قبل أن نستعرض مناقشة الماَجَرَيَات الشبكية والماَجَرَيَات السياسية فإننا نفتقر أولاً إلى أن نعيّن حدود المعالجة وارتفاع سقفها، فإن أساس دراستنا هذه هي نقد لظاهرة «مغالة وإفراط في أصل صحيح مطلوب»، ولا أحصي كم رأيت من ينتقد ظاهرة «مغالة وإفراط في أصل صحيح مطلوب» فيسبق إلى ذهن رهط من القراء أن المقصود استئصال الأصل الصحيح المطلوب من محتده واجتثاثه من جذوره، لا تشذيب القدر المشتط المتجاوز فقط، وليس من الضروري أن يكون هذا بسبب خطأ في فهم القارئ، بل كثيراً ما يكون المعلوم هو الكاتب نفسه الذي استعمل تعابير خطابية مفتوحة حتى أنه يعسر التكهّن أصلاً بحافة مغزاه.

ولذلك لا أكتّم القارئ أن أكثر شعور كان يعتريني بقلق أثناء تقييد فصول وفقرات هذه الدراسة هو خشية توهم بعض القراء أن المراد جرّ الشجرة لا تقليم الغصن الناشز منها، ولذلك بات من

المحتم أن نعقد فصلاً واضحاً لنرسم فيه على خريطة البحث حدود جِراكنا، ونغرز الحواجز والقواطع التي تصون الاحتمالات الدلالية أن تروغ خارج حيز التنقيب، والذي ظهر لي أننا يمكن أن نعين حدود المراد والمقصود والمغزى في هذه الدراسة عبر توظيف خمسة تمييزات، وهي: (التمييز بين فقه الواقع والغرق في الواقع)، و(التمييز بين المتابعة المتفرجة والمتابعة المنتجة)، و(التمييز بين المتابعة زمن التحصيل والمتابعة زمن العطاء)، و(التمييز بين توظيف الآلة والارتهان للآلة)، و(التمييز بين فصل السياسة ومرتبة السياسة)، وسأحاول إيضاحها في الفقرات التالية.

١- التمييز بين فقه الواقع والغرق في الواقع:

من أسس التفكير التي ركبها الله ﷻ في العقل البشري أن الإنسان لا يمكن أن يعالج أمراً وهو لم يتصوره، هذا أمر يدركه أي إنسان مهما كانت خلفيته الدينية والثقافية، وقد أكدت هذا المبدأ العقلي نصوص الوحي، وهذه القضية بالرغم من بدهيتها التي يستغرب المرء من مجرد إثارتها أصلاً، إلا أنها تغيب في كثير من الأحيان لدواعٍ شتى.

هذه القضية يلخصها أهل العلم في مبدأ شهير وهو «الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، وقد عبّر بعض أهل العلم عن بعض تطبيقاتها بمصطلح «فقه الواقع»، وأهل العلم يستخدمون هذا المصطلح في باب الحكم وفي باب الفتوى، كما ذكر أبو المعالي

الجويني (ت ٤٧٨هـ) في الغياثي اشتراط «فهم الواقعة» للحكم^(١)، ثم ذكر شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) في إعلام الموقعين أنه لا يمكن الفتوى والحكم إلا بنوعين الأول «فهم الواقع والفقه فيه» والثاني «فهم حكم الله»، ثم قال (فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله)^(٢)، وذكر أن هذين نوعين من الفقه فقال (فهاهنا نوعان من الفقه، لا بد للحاكم منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس)^(٣)، ففهم الواقع وأحوال الناس نوع من الفقه، كما أن معرفة القواعد الشرعية الكلية نوع من الفقه، ويتركب من هذين الفقهيّن التنزيل الصحيح للقواعد الشرعية على الواقع.

وهذه التأصيلات السابقة وإن وردت في موضع خاص وهو باب الحكم وباب الفتوى، إلا أن معناها عام لأنه معنى معقول متفرع عن أصل كلي لا يخالف فيه أحد من أهل العلم، وإنما شجر بعض السجال المعاصر حول مصطلح «فقه الواقع» لمُحرّكات أخرى لا صلة لها بعلمية هذا المفهوم، وإنما لتوهم بعض نقاده أن

(١) الجويني، الغياثي، تحقيق عبد العظيم الديب، مطبعة نهضة مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، (ص: ٣٠٠-٣٠١).

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، تحقيق رائد أبي علفة، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، (ص: ٦٦).

(٣) ابن القيم، الطرق الحكمية، تحقيق نايف الحمد، طبعة المجمع، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ، (ص: ٧/١).

هذا المصطلح أداة يتوصل بها بعضهم لخيارات سياسية اجتهادية خاصة، والعالم المحقق لا يناوئ المعاني والاصطلاحات الإسلامية الصحيحة لأجل ظنه أن مخالفه يتوصل بها لخيار اجتهادي له، فإن هذا نظير من يثلب علم «مقاصد الشريعة» لأن بعض الحداثيين يتذرع به للبرلة بعض الأحكام الشرعية، أو من يتوجس من علم «أسباب النزول» لأن بعض الحداثيين سعى لتوظيفه للقول بـ «تاريخية» الأحكام الشرعية، وأشباه هذه المواقف كثيرة، وهي أحد تطبيقات «فرض المسألة الخاطئة على الدليل الصحيح في ذاته» وهي أحد المراتب الأربع في تقسيم العلم إلى «مسائل ودلائل»، وسيأتي لها مزيد توضيح بإذن الله.

والعالم اليوم تلهث به المتغيرات المتلاحقة، والمجتمعات المسلمة بكيفية خاصة تمر تركيبها الثقافية والقيمية بتقلبات وانعطافات متسارعة، ومن يطمح للنهضة بأمته والقيام بمشروعات علمية وإصلاحية تبيّض وجهه عند ربه؛ فسيتعذر عليه ذلك البتة دون «فقه الواقع» بأن يتصور كيف تشكّل الوعي المعاصر؟ وماهي موارده الفكرية؟ وكيف تتحول محرّكات قناعاته؟ وما محتوئ معجمه اللغوي التداولي بالمعنى العام لمصطلح اللغة، ولذلك فإن علماءنا المؤثرين -تغمدهم الله برحمته- الذين مازالت ذكراهم عبة في نفوسنا كانوا في غاية القرب والتّماس والمخالطة للناس ومعرفة احتياجاتهم ونمط تفكيرهم، فأثمرت جهودهم وبارك الله في عملهم.

ومن يميل للانكفاء والغياب عن «فقه الواقع» فهذا له بواعث مختلفة جدًا، فقد يكون ذا تكوين روحاني لا يطبق صخب الواقع، وقد يكون مستغرقًا في علم نظري بميول ومتمعة ذاتية حتى تجده منصرفًا عن التزامات شؤونه الشخصية فضلًا عن تتبع قضايا الشأن العام، وقد يكون غير مقتنع أصلاً بجدوى «فقه الواقع» وله اجتهاد في أن غيره من العلوم أنفع منه أو أن هذا ليس هو التوقيت المناسب لفقه الواقع، وقد يكون المناوئ لفقه الواقع ليس للدافع نفسي ولا علمي وإنما قد يكون من اتجاه الغلو السلطاني الذي يرى أن هناك علاقة عكسية بين فقه الواقع والطاعة الكسروية، وقد يكون لبواعث أخرى.

ولكن هل هذا كل شيء؟ هل القضية هي بهذا الإطلاق فقط وهو أننا يجب أن نهتم بفقه الواقع لنتمكن من إصلاحه؟ أم أن ثمة إشكاليات أخرى؟ الحقيقة أن كثيرًا ممن اقتنع بضرورة «فقه الواقع» في العلم والإصلاح، تحول لا شعوريًا إلى الغطس في المآجريات والانغماس في دوامة الأحداث والوقائع حتى تجاوز القدر المطلوب، وخصوصًا عبر الأدوات الشبكية المعاصرة، والأحداث والوقائع السياسية، والجدل والمهاترات الفكرية والقضايا الصغيرة، فخرج عن «فقه الواقع» إلى «الغرق في وحل الواقع»، وهذه الدراسة ستحاول تحليل ومناقشة هذا القدر الزائد بإذن الله.

٢- التمييز بين المتابعة المُتفرّجة والمتابعة المُنتجة:

يقتنع كثير من المعنيين بالعلم والإصلاح بأهمية متابعة الواقع

السياسي والفكري، ومن خلال متابعة واستيعاب وتصور بنية الوعي الاجتماعي ومكونات وحدود التغيير تؤثر هذه المتابعة للواقع بصورة مدهشة في زيادة الإنتاج كمًا، وفي زيادة «فعالية» الإنتاج كيفًا، وكل هذه مظاهر إيجابية مشرقة ومبهجة، وهذا ما يمكن تسميته «المتابعة المنتجة».

ولكن ليست الأمور بهذا المسار السعيد دومًا، فثمة قطاع واسع للأسف ممن يتابع الواقع الفكري والسياسي، وبمقصود نبيل وحسن، لا تتمخض متابعتهم عن إنتاج لا كمًا ولا كيفًا، بل يتحول لكائن متفرج مراقب، منخرط في سلسلة المآجريات الفكرية والسياسية، ويتصرم عمره في هذا المشهد الحزين، وهذا ما يمكن تسميته «المتابعة المتفرجة». ومن أسباب عدم وعيه بهذه الإشكالية هو توهمه أنه يتابع ويلاحق المآجريات الفكرية والسياسية لأهمية الوعي بالواقع حتى يستطيع الإنسان التأثير فيه، ولكن الذي يجري فعليًا أن الأمر مجرد مراقبة وتفرج من مدرجات الجماهير السلبية، وهذه «المتابعة المتفرجة» ستكون جزءًا من عينات البحث في هذه الرسالة.

٣- التمييز بين المتابعة زمن التحصيل والمتابعة زمن العطاء:

متابعة الواقع الفكري والسياسي ليست معطى مصممًا ذا درجة واحدة، بل هو عمل يتفاوت قدره بحسب المرحلة العمرية، أو -بشكل أدق- بحسب المرحلة الدعوية والإصلاحية للمتابع، فالشاب الذي

في السنوات الذهبية للتحصيل العلمي يفترض أن يكون انكبابه وتركيزه الأساس على استثمار هذه اللحظات التي تشكل ثروة ثمينة لا تتكرر، لا من حيث القوة البدنية وقلة الموانع الصحية، ولا من حيث صفاء الذهن وقلة الأعباء الاجتماعية، ولا من حيث النشاط النفسي وفوران الهممة، بما يعني أن زهرة وقته في هذه المرحلة الذهبية تكون للتحصيل العلمي والتزكية الإيمانية، وأما فضول وقته وهوامشه فيطلع فيها على مجملات الواقع الفكري والسياسي دون تتبع التفاصيل. وأما إذا تجاوز المرء مرحلة التحصيل العلمي وبدأت مرحلة العطاء والنشر والبث فيزيد من قدر متابعة الواقع بما يحقق أغراضه اتجاهًا وكما وكيفًا.

والشطر الأكبر من هموم هذه الدراسة موجهة للشباب في المرحلة الذهبية للتحصيل العلمي.

٤- التمييز بين توظيف الآلة والارتهان للآلة:

من أكثر الظواهر الإيجابية إدهاشًا اليوم تلك الثلة من المبدعين الذين اهتملوا فرص النشر التي وفرتها ثورة نظم الاتصالات الحديثة، الشبكية والفضائية، وأخذوا يوظفونها في بث الأمور النافعة للناس في دينهم ودنياهم، وبصيغ شعبية مبسطة، يثون الإيمان وتدبر القرآن ومسائل الفقه التي يكثر سؤال الناس عنها والوعي الحقوقي وشعور الجسد الواحد بجراحات المسلمين والمعلومات الطبية والتقنية والتنمية الجديدة ونحوها.

ولكن ليس هذا كل شيء أيضًا، فهناك شريحة واسعة ممن دخلت هذا القطاع النشري بهذا المقصد النبيل لكن السفينة لم تنشر أشرعتها باتجاه الشاطئ، فتحولوا من مُنتجين يوظفون الآلة إلى مُستبَعين تخرطهم الآلة في ماجرياتها، وتحولوا من مُنتجين لأشرف ما يكون في هذه الوسائل من العلم والإيمان، إلى متلقين مستهلكين لأدنى ما تُنتجه هذه الشبكات من المهارات الفكرية والشائعات السياسية، ونحن في هذه الدراسة نحاول فهم وتفكيك هذا النوع الثاني وهو الارتهان للآلة والاستتباع لها وضمور نفسية البدايات المُنتجة.

٥- التمييز بين فصل السياسة ومرتبة السياسة:

ما هي منزلة السياسة في سلم المطالب؟ وما موقعها ضمن جدول الاهتمامات؟ من تدبر الواقع ربما يلاحظ أن هناك طريقين مفترقين رئيسيين، هما طريق فصل السياسة عن الدين، وطريق وصل السياسة بالدين - فأمّا الطريق الثاني - طريق وصل السياسة بالدين - فيتفرع إلى ثلاثة دروب فرعية، يمكن تسميتها السلطنة والتعميم والتخصص، بما يعني أن حصيلة هذا التمييز ينتج لنا أربعة مواقف: العلمنة والسلطنة والتعميم والتخصص، وسنحاول إيضاحها فيما يلي.

فأما اتجاه العلمنة أو اتجاه «الفصل» فيتبناه التيار العلماني صراحةً أو ضمناً، ويعني به فصل السياسة عن الأحكام الشرعية،

وهو اتجاه منحرف معروف، وكتبت فيه دراسات متخصصة كثيرة. وأما اتجاه «التعميم» فهو اتجاه يقابل الاتجاه العلماني ويرى أن السياسة من صميم الدين، ويرى أن أس البلاء هو النظم السياسية الفاسدة، ويدعو -صراحةً أو ضمناً- إلى مطالبة عامة المشتغلين بالعلم والإصلاح لترك ما بأيديهم والاشتغال بالعمل السياسي والإصلاح السياسي والتغيير السياسي، ويميل هذا الاتجاه للانهماك في متابعة تفاصيل الأحداث والماجريات السياسية، ويعمر مجالسه وصوالينه وندواته بالتعليق على الأحداث السياسية وعرض الأفكار السياسية، ولا يكف هذا الاتجاه عن اللمز والتهكم بمن ينشر فتوى في الطهارة أو مفطرات الصيام ونحوها، ويعتبر أصحاب هذا التيار أن الاشتغال بمثل هذه المسائل الفقهية تغيب للأمة عن قضاياها الكبرى التي هي القضايا السياسية.

وأما اتجاه «السلطنة»، أعني الغلو السلطاني، فقد ظهر في المجتمع المسلم كرد فعل تجاوزي على الاتجاه الثاني ضمن ظروف استقطابات سياسية تاريخية معروفة، حيث يقر أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة من الدين ومن صميم الشريعة، ومن هذا الوجه يخالفون العلمانيين، لكنهم يرون أن الاشتغال بها حق حصري للمستبد، وأن المستبد هو المتفرد بمعرفة المصالح، وأن اشتغال غيره بها يثير الفتن ويزعزع الاستقرار، ويتظاهر أصحاب هذا الاتجاه دومًا بالحث على الاشتغال بالعلم، لكنهم لا يثيرون هذا إلا في وجه المخالف الحزبي، أما من يوافقهم في الكسروية فيرون

أن انهماكه السياسي من الذب عن المنهج، وهذه التأصيلات لا يخفى الباحث الموضوعي أن باعثها المضمّر هو رهانات الاستتباع السياسي لا التحقيق العلمي المحرر، وهي تجاوز صريح للقدر الشرعي في معاني نصوص الطاعة الذي قرره أئمة أهل السنة.

وكل هذه الاتجاهات الثلاثة مخالفة لطريقة أهل السنة والمنهج الشرعي الصحيح في فهم الإسلام، والصواب في منزلة السياسة أنها «تخصص» مطلوب، ومعنى كونها «تخصص» هو التمييز بين الاطلاع الإجمالي والاطلاع التفصيلي، أي أن «المتخصص» ينبغي له استيعاب «تفاصيلها» بقدر إمكانه والانقطاع لها والإبداع فيها، وأما «غير المتخصص» فيكفيه أن يعرف «مجملات» الواقع السياسي.

وطبقاً لهذا التصور فإن السياسة جزء من الشريعة لكن لا يتصدى لها إلا ذوا الأهلية، سواء المؤهل في الأحكام الفقهية للسياسة الشرعية فيما يخص أحكامها، أو المؤهل في الخبرة السياسية المعاصرة فيما يخص فنياتها وإجرائياتها، وأما دعوة عامة الفقهاء والمصلحين وطلاب العلم والشباب والعامة للانهماك في المتابعة التفصيلية للأحداث السياسية والعمل السياسي فخطأ، كما أن حصر حق الرأي السياسي في المستبد خطأ أيضاً، وأما فصل السياسة عن الأحكام الشرعية فمناقضة صريحة لقطيعات القرآن والسنة.

وطبقاً لهذا التصور التخصصي للسياسة أيضاً فإن هذا الاتجاه لا يعتبر الاشتغال السياسي هو المفتاح الوحيد للإصلاح، بل هو وسيلة معتبرة لكن ضمن شبكة وسائل كثيرة علمية ودعوية لا يجوز تقزيمها في سياق تضخيم مفتاحية الاشتغال السياسي في الإصلاح، بل يجب أن يوضع في الرف المناسب لحجمه.

هذه هي الاتجاهات الأربع لمنزلة السياسة وهي: العلمنة والسلطنة والتعميم والتخصص.

ونحن في هذه الدراسة لن نناقش موقف العلمنة والسلطنة لأنه سبق أن كُتِبَ عنهما دراسات وافية، وإنما سنناقش موقف «تعميم الاشتغال السياسي»، من خلال مواقف العلماء المصلحين، والمفكرين الإسلاميين، تجاه إشكالية «القدر الزائد من الانهماك السياسي» والموقف منها، أو بعبارة أخرى نحن نقف في هذه الدراسة على درب «التخصص» نناقش الأشقاء على درب «التعميم»، أما السائرون في طريق العلمنة ودرب السلطنة فهم خارج حدود هذا المجلس والنقاش.

هذه التمييزات الخمسة هي الأطر المُنظمة لحدود هذه الورقة.

الفصل الأول

موقع الماجرّيات

مدخل

في فواتح مجلد «الألوهية» من فتاوى ورسائل أبي العباس ابن تيمية جُمع من كلام الإمام فصول ساح فيها قلمه بكلام في غاية الشرف والفضل عن حقيقة افتقار الإنسان إلى الله وأسرار اضطرابه للاستعانة بربه، والآلام التي يتكبدها ابن آدم حين يتعلق بغير الله، ووقف على معاني وشواهد في النصوص الشرعية وأغوار النفس البشرية في غاية العجب، وهذا الموضع من كلام الإمام أثّر على نفسي، وقد راجعته مرارًا، وما زلت أتذكر أول مرة قرأته وكيف استحوذت علي صدمة الاكتشاف، وشعرت كم كنت مغيبًا عن هذه المعاني برغم عظمتها.

والمهم أنه في ثنايا حديث الشيخ عن هذه الآلام، أو حسب تعبير الشيخ «فإن هذا من الذنوب التي تُعذب النفس بها وعليها»، أي أن الذنب كما أنه سبب لعذاب آخر منفصل عنه، يكون هو ذاته عذابًا على صاحبه بدل أن يتلذذ به، ثم تحدث الشيخ رحمته الله عن ما يتسلسل بعد ذلك، وهو أن المذنب يتطلب ما يستدفع به هذه

الهموم، حيث يقول الإمام عليه السلام:

(فإن الإنسان إذا لم يخف من الله اتبع هواه، ولا سيما إذا كان طالباً ما لم يحصل له، فإن نفسه تبقى طالبة لما تستريح به وتدفع به الغم والحزن عنها، وليس عندها من ذكر الله وعبادته ما تستريح إليه وبه؛ فيستريح إلى المحرمات من فعل الفواحش وشرب المحرمات وقول الزور، وذكر ماجريات النفس والهزل واللعب، ومخالطة قرناء السوء وغير ذلك، ولا يستغني القلب إلا بعبادة الله تعالى^(١)).

البناء اللساني:

ذكر الإمام ابن تيمية في نصه السابق من جملة ما يتسلى به محزون الخطايا ذكر «ماجريات» النفس والهزل واللعب، وكلمة «الماجريات» تعني الأحداث والوقائع والأخبار، وهي في أصل بنائها اللغوي تم توليدها بأسلوب التركيب المزجي، فأصلها من كلمتين وهما (ما) الموصولية بمعنى الذي، و(جرى) بمعنى وقع وحدث، فلما اتسع استخدامهم لها وكثر تردها على لسانهم جُمِعت الكلمتان في كلمة واحدة، وعوملت كمفردة واحدة «ماجرى»، ثم أُدخِلت عليها اللواحق كألّف التعريف «الماجرى»، وجمعت جمع المؤنث السالم «الماجريات»، وهي من جنس كلمة الماصدقات والماورائيات والمابعد ونحوها.

ولم يعتبر هذا البناء من قبيل قاعدة النحت كما ذهب بعض

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ص: ٥٤/١).

المعاصرين، لأن أهل الاختصاص يفرقون بين النحت والتركيب المزجي، بأن النحت أداة اختزال بحيث يسقط في الكلمة الجديدة بعض عناصر الكلمات السابقة بخلاف التركيب المزجي الذي يحتفظ بعناصر الأصل، ولذلك لما ثار في هذا العصر مسألة هل يستعمل النحت للتوليد الاصطلاحي في العلوم الحديثة؟ كان من أعظم حجج الممانعين أن جوهر وظيفة النحت في اللسان العربي كان الاختزال والاختصار لكثرة الترداد، وليس التوليد الوضعي لمعنى جديد، كما قال أبو الحسين ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) مع أنه رأس المتقدمين في توسيع النحت ومع ذلك قال عن النحت «وهو جنس من الاختصار»^(١)، وهي مسألة جدلية بين فطاحلة اللغويين المعاصرين طويلة الذيل معروفة في مظانها.

وكلمة «الماجريات» استعملها المؤرخون والأدباء في العصر الإسلامي الوسيط كما نجدها عند ابن خلكان والسخاوي وغيرهم بمعنى الأخبار والأحداث، ثم صارت تعرض في كلام علماء السلوك الإسلامي للتعبير عن اشتغال المسلم بالأخبار والأحداث التي لا نفع فيها، كما سبق النقل عن أبي العباس ابن تيمية في كون من هجمت عليه هموم الخطايا يسلي نفسه بذكر ماجريات النفس والهزل واللعب.

(١) ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، تحقيق د. عمر الطباع، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، (ص: ٢٦٣)؛ السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وزملائه، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، (ص: ٤٨٢/١).

صحبة الماجريّاتين:

وكان مما يتعاظّد به أهل العلم في سلوكهم إلى الله المراسلات التزكوية، وقد حُفِظت منها نماذج كثيرة، وفي رسالة أرسلها ابن القيم لأحد إخوانه يدعى علاء الدين شرح فيها بعض معاني الهداية والإمامة في الدين وجمعية القلب على الله ومشاهد الصلاة الستة، واستفتح ابن القيم رسالته لصاحبه هذه بشرح معنى كون الرجل مباركاً حيث يقول:

(فإن بركة الرجل تعليمه للخير حيث حل، ونصحه لكل من اجتمع به، قال الله إخباراً عن المسيح ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾...، ومن خلا من هذا فقد خلا من البركة، ومحقّت بركة لقائه، فإنه يضيع الوقت في الماجريّات ويفسد القلب^(١)).

يرصد ابن القيم هنا حالة الشخص الذي إذا اجتمعت به أخذ يحدثك عن الماجريّات والأخبار والأحداث التي لا تنفع، ويعتبر هذا من خلو البركة بحسبه من هذا الشخص.

الطاقة الذهنية:

هذا المدخل السابق في النظر للإشكالية هو من جهة حديث المجالس والاجتماعات، والأمر لا يقتصر على هذا عند ابن القيم، بل في موضع آخر من كتبه عالج الموضوع من زاوية أدق وأعمق،

(١) ابن القيم، رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه، تحقيق عبد الله المديفر، طبعة المجمع، (ص: ٣).

وهي زاوية «الطاقة الذهنية»، فالإنسان يملك في النهاية كمية معينة من وقود التفكير، فينبغي للمرء أن يكون حاذقاً في صرف طاقته الذهنية في المواد المجدية، يقول ابن القيم في فصل عقده في كتابه «الفوائد» في بيان أساس هذا المفهوم (أصل الخير والشر من قبل التفكير، فإن الفكر مبدأ الإرادة)^(١).

ثم واصل وسبر وقسّم مسارات التفكير البشري الثمانية فقال:
(وأُنفع الفكر: الفكر في مصالح المعاد، وفي طرق اجتلابها، وفي دفع مفسدات المعاد، وفي طرق اجتنابها، فهذه أربعة أفكار هي أجل الأفكار، ويليهما أربعة: فكر في مصالح الدنيا، وطرق تحصيلها، وفكر في مفسدات الدنيا، وطرق الاحتراز منها، فعلى هذه الأقسام الثمانية دارت أفكار العقلاء)^(٢).

ثم بدأ ابن القيم يستعرض نماذج من الأفكار الشريفة، وأتبعها بذكر نماذج أخرى من الأفكار الرديئة فقال:

(ويلزاء هذه الأفكار: الأفكار الرديئة التي تجول في قلوب أكثر هذا الخلق...، ومنها الفكر في جزئيات أحوال الناس، وما جرياتهم، ومداخلهم ومخارجهم، وتوابع ذلك من فكر النفوس المبظلة الفارغة من الله ورسوله والدار الآخرة)^(٣).

(١) ابن القيم، الفوائد، تحقيق عزيز شمس، طبعة المجمع، (ص: ٢٨٧).

(٢) المصدر السابق، ذات الصفحة.

(٣) المصدر السابق، (ص: ٢٨٨).

فهذا تحليل بديع لكون المنطلق هو (التفكير)، وأن من الخسارة أن يتم إحراق طاقة التفكير في «الماجريات» وأحوال الناس، بدل أن يتم تركيز مجهر التفكير في الموضوعات النافعة، فليس الإشكال أن تقضى الاجتماعات بذكر الماجريات، بل يرى ابن القيم أنه حتى في خلوة المرء بنفسه يجب أن لا يستهلك طاقته الذهنية في التفكير في هذه الحكايات والأحداث الجزئية العابرة، بل يستعملها استعمالاً منظماً في الأهداف الفاضلة الكبرى.

أهل الكمالات:

هذه الرصديات السابقة التي ذكرها الإمامان ابن تيمية وابن القيم تدور حول شريحة أضاعت وقتها في الماجريات، سواء لتسلية النفس عن حزن الخطايا، أو في ثرثرة المجالس، أو تبذير طاقة التفكير. وفي رصد آخر يقتنص ابن القيم الوجه المقابل من المشهد، وهو الشريحة التي تعلق بالمعالي وكيف تعاملت مع الماجريات، ففي كتابه «مدارج السالكين» تعرض ابن القيم لشرح منزلة السر وذكر الأخفاء الذين جاءت فيهم النصوص، كالذي رواه مسلم عن سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال: (إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي)^(١)، وكان من جملة ما ذكر من خصائصهم وأحوالهم أن قال:

(أهل هذه الطبقة، أثقل شيء عليهم: البحث عن ماجريات الناس،

(١) صحيح مسلم، (٢٩٦٥).

وطلب تعرف أحوالهم، وأثقل ما على قلوبهم سماعها، فهم مشغولون عنها بشأنهم، فإذا اشتغلوا بما لا يعينهم منها فاتهم ما هو أعظم عناية لهم، وإذا عَدَّ غيرهم الاشتغال بذلك وسماعه من باب الظرف والأدب وستر الأحوال؛ كان هذا من خدع النفوس وتلبيسها، فإنه يحط الهمم العالية من أوجها إلى حضيضها، وربما يعز عليه أن يحصل همة أخرى يصعد بها إلى موضعه الذي كان فيه، فأهل الهمم واليقظن الثاقبة لا يفتحون من آذانهم وقلوبهم طريقاً إلى ذلك، إلا ما تقاضاه الأمر وكانت مصلحته أرجح، وما عداه فبطالة وحط مرتبة^(١).

ففي هذه المعالجة لابن القيم يتحدث عن منزلة يبلغها أهل المقامات العالية في الإيمان، وهو أنهم لا يتكلفون صرف أنفسهم عن الاشتغال بالماجريات والأخبار والأحداث وحكايات الناس، بل يجدون في أنفسهم استئقالها أصلاً، لاشتغال قلوبهم بما هو أجل وأعلى.

كما يشير ابن القيم إلى شيء من الحيل النفسية التي تداهم المؤمن في سيره إلى الله، وهو أنه قد يأتيه من يزيّن له الاشتغال بالماجريات والأحداث والأخبار من باب الظرف والأدب والتلطف للناس وستر الأحوال الإيمانية وإخفائها عنهم، ويكشف ابن القيم أن هذا «من خدع النفوس وتلبيسها» . .

(١) ابن القيم، مدارج السالكين، تحقيق حامد الفقي، دار الكتاب العربي، (ص: ٣/ ١٨١)، وفي الأصل: «عماليات»، وانظر الطبعة التي حققت في رسائل جامعية: دار الصميعي، (ص: ٤/ ٣١٣١).

ومن دقائق المعاني في هذه المعالجة الجوزية التنبيه إلى أن فتح الباب للماجريات يحط الهمة وربما تعسر إعادتها، وأظن هذا الموضوع يستدعي لذهن القارئ الإشكالية التي سبق أن تداولناها، وهي أيلولة الانهماك في الماجريات إلى انحلال الدافعية وهبوط العزيمة، والركون والإخلاد والاستئمة للواقع، حتى ذكر ابن القيم أن العودة لسابق العزيمة قد يتعسر، ويستعصي استرداد الهمة، كما في نصه السابق (فإنه يحط الهمم العالية من أوجها إلى حضيضها، وربما يعز عليه أن يحصل همة أخرى يصعد بها إلى موضعه الذي كان فيه).

بواعث الماجريات:

وحين تعرض أبو حامد الغزالي لآفات اللسان في إحياء علوم الدين ذكر أمثلة من الماجريات والأخبار والأحداث والوقائع التي يشتغل الناس بها فقال:

(وحد الكلام فيما لا يعينك: أن تتكلم بكلام لو سكّ عنه لم تأثم، ولم تستضر به في حال ولا مآل، مثاله: أن تجلس مع قوم فتذكر لهم أسفارك، وما رأيت فيها من جبال وأنهار، وما وقع لك من الوقائع، وما استحسنته من الأطعمة والثياب، وما تعجبت منه من مشايخ البلاد ووقائعهم، فهذه أمور لو سكّ عنها لم تأثم ولم تستضر ...) (١).

ونبه أبو حامد على أن من الدوافع التي تجر الإنسان للخوض في هذه الحكايات والأخبار غير النافعة هو الرغبة في إيناس

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المنهاج، (ص: ٤٠٧/٥).

الجلساء!، حيث يقول أبو حامد: (وأما سببه الباعث عليه: فالحرص على معرفة ما لا حاجة به إليه، أو المباشطة بالكلام على سبيل التودد، أو تزجية الأوقات بحكايات أحوال لا فائدة فيها)^(١).

وربما لاحظ القارئ أن هذه الأمثلة التي ذكرها أبو حامد للماجريات هي من «أحاديث الشأن الخاص»، حيث يضع المرء الوقت في الحديث عن أسفاره ومشاهداته الخاصة، ويذكر لنا ابن الجوزي (٥٩٧هـ) أمثلة للماجريات ليست من الشأن الخاص، بل من أحاديث الشأن العام، حيث يقول ابن الجوزي:

(ولقد شاهدت خلقًا كثيرًا لا يعرفون معنى الحياة، فمنهم من أغناه الله عن التكسب بكثرة ماله فهو يقعد في السوق أكثر النهار ينظر إلى الناس...، ومنهم من يُقَطِّع الزمان بكثرة الحديث عن السلاطين، والغلاء والرخص، إلى غير ذلك، فعلمت أن الله تعالى لم يُطلع على شرف العمر ومعرفة قدر أوقات العافية إلا من وفقه وألهمه اغتنام ذلك، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم)^(٢).

هذان المثالان اللذان ذكرهما ابن الجوزي (٥٩٧هـ) رحمهما الله، وهما أخبار الساسة والرؤساء والمسؤولين وقصصهم، والثاني أخبار الأسعار والسلع، ذكرهما وهو في القرن السادس الهجري، والمدعش حقًا أنهما ما يزالان موضوعين يستهلكان مجالسنا اليوم.

(١) المصدر السابق، (ص: ٥/٤١٠).

(٢) ابن الجوزي، صيد الخاطر، دار القلم، (ص: ٢٤١).

ومن الأوصاف السلبية المستعملة في لغتنا العصرية اليوم التي توصف بها مثل هذه الماـجـريـات والحكايات، وصفها بأنها «كلام فارغ»، وهو تعبير شائع في اللسان اليومي المعاصر، وقد لفت انتباهي أن هذا التركيب استعمل -أيضاً- لدى علماء المسلمين في القرون المتقدمة، ومن ذلك قول ابن الجوزي (٥٩٧هـ) وهو يترجع من أحوال بعض المنتسبين للعلم في عصره:

(كان المريد في بداية الزمان إذا أظلم قلبه، قصد زيارة بعض الصالحين، فانجلى ما أظلم، واليوم متى حصلت ذرة من الصدق لمريد، وكاد همه يجتمع وشتاته ينتظم، فخرج فلقي من يوماً إليه بعلم أوزهد، رأى عنده البطالين يجري معهم في مسلك الهذيان الذي لا ينفع، وأهون ما عليه تضييع الأوقات في «الحديث الفارغ»، فما يرجع المريد عن ذلك الوطن؛ إلا وقد اكتسب ظلمة في القلب، وشتاتاً في العزم، وغفلة عن ذكر الآخرة، فيعود مريض القلب، يتعب في معالجته أياماً كثيرة)^(١).

واستعمل النووي (٦٧٦هـ) هذا التركيب -أيضاً- فإنه في كتابه الأذكار لما تعرض للأذكار الواردة في الصلاة على الميت وأحوال الجنائز والمشي معها قال:

(وليحذر كل الحذر من الحديث بما لا فائدة فيه، فإن هذا وقت فكر وذكر يقبح فيه الغفلة واللهو، والاشتغال «بالحديث الفارغ»، فإن الكلام بما

(١) ابن الجوزي، صيد الخاطر، دار القلم، (ص: ٣٦٩).

لا فائدة فيه منه في جميع الأحوال، فكيف في هذا الحال؟! (١).

- تأصيل المآجريات:

ومما يتفاضل فيه أهل العلم تفاضلاً لا ينضبط طرفاه مقدرة استحضار وانتزاع العمومات القرآنية والشواهد النبوية التي تدخل تحتها السؤالات والنوازل، وقد كان للفقيه المربي ابن سعدي رحمته الله استنباط قرآني لطيف حول الاشتغال بالمآجريات، حيث أدرجها في عموم مفهوم «لهو الحديث» الوارد في فواتح سورة لقمان في قول الله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [لقمان: ٦].

حيث يقول ابن سعدي رحمته الله:

«لهو الحديث» أي: الأحاديث الملهية للقلوب، الصادة لها عن أجل مطلوب، فدخل في هذا كل كلام محرم، وكل لغو وباطل وهذيان، من الأقوال المرغبة في الكفر والفسوق والعصيان، ومن غناء ومزامير شيطان، ومن المآجريات الملهية التي لا نفع فيها في دين ولا دنيا (٢).

ومن التأصيلات العلمية لموقع المآجريات، والتي ذكرها أهل العلم، إدراجهم لها في حديث المغيرة بن شعبة في الصحيحين أن

(١) النووي، الأذكار، تحقيق عامر ياسين، دار ابن خزيمة، (ص: ٣٢٠).

(٢) ابن سعدي، تيسير الكريم الرحمن، تحقيق سعد الصميل، دار ابن الجوزي، (ص: ١٣٤٧/٣).

النبي ﷺ قال: (إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال)^(١).

ففي هذا الحديث جملتان، وهما: «قيل وقال» و«كثرة السؤال»، فأيهما يشمل ما نحن بصدده؟ الحقيقة أن أهل العلم ذكروا احتمال شمول كلا الجملتين للانشغال بالماجريات، فقد قال العلامة القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) في كتابه إكمال المعلم:

(ومعنى «قيل وقال»: الخوض في أخبار الناس وحكايات ما لا يعنى من أحوالهم، قيل كذا، وقال فلان كذا، فقيل كذا...، و«كثرة السؤال» فيه تأويلات...، وقد يكون كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان وما لا يعنى من الأمور، والاشتغال بمثل هذا، فتكون بمعنى النهي عن «قيل وقال»)^(٢).

وكلمات القاضي عياض هذه تناقلها شراح الحديث من بعده مؤكدين على هذا التفسير والاستنباط.

حسناً، هذه منزلة الماجمات في نصوص الشارع وتحليلات العلماء والفقهاء، فلنتقل الآن إلى صيغة جديدة معاصرة في تصدير الماجمات عبر الوسائل الشبكية.

(١) البخاري (٢٤٠٨)، مسلم (٥٩٣).

(٢) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، (ص: ٥٦٩/٥).